١٩٩٢/١٢/٢٤)، الامر الذي عبّر عنه، بصورة أخرى، المستشار القانوني السابق للحكومة، اسحق زامير، الذي صرّح بأن موافقة محكمة العدل العليا على قرار الابعاد قد تصبح قاعدة قانونية للترحيل (**الدستور**، عمان، ١٩٩٢/١٢/٢٠). فيما ذهب وزير الشرطة، موشيه شاحال، الى التأكيد بأن اسرائيل «تحتفظ بحق اللجوء الى اجراء الابعاد مجدداً لضمان أمن السكان الاسرائيليين» (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٢/٨).

هكذا أعطت المحكمة العليا لحكومة رابين وأجهزة الامن الاسرائيلية شرعية تنفيذ قرار الابعاد متجاوزة حق المبعدين في الدفاع المسبق عن أنفسهم والاستئناف ضد قرار ابعادهم قبل تنفيذه، واضطرت محامي المبعدين الثلاثة الى تقديم التماسات متأخرة بعد ان أغلقت المحكمة السبل الشرعية والقانونية في مواجهة قرارها غير الشرعي أساساً. وهكذا، أيضاً، لم تبق من قنوات «شرعية» سوى واحدة أعلن عنها المستشار القانوني للحكومة، يوسف حاريش، وتسمح للمبعدين بلقاء ممثليهم من المحامين أو أحد أفراد عائلاتهم، ولمرة واحدة، قبل ان يقدّموا التماساتهم بصورة افرادية (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩٣/١/٢٦). وقد اعترض الناطق باسم المبعدين، عبدالعزيز الرنتيسي، على ذلك وقال انه لن يُسمح لأي من المبعدين بمقابلة المحامين. ورفض الرنتيسي الدعوة الى تقديم التماسات شخصية، وألحّ على ضرورة تطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ الذي نصّ على إعادة جميع المبعدين، فوراً، الى وطنهم، فهو القرار «الوحيد المقبول في شأن عودتنا... والحل يكون بعودة الجميع» (**المصدر نفسه**).

ما تبقى من اجراءات بعد مرور أكثر من شهر على ابعاد الفلسطينيين تولته حكومة رابين بنفسها. وقد حاولت الحد من تأثير مأزقها فاتخذت خطوات تراجعية نسبية في إطار التقليل من حجم الضغوط المحلية والدولية عليها. فأقرّ الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي انه تمّ ابعاد ستة فلسطينيين بطريق الخطأ، وأعلن عن السماح لهم بالعودة، فيما اعترفت سلطات الاحتلال، في وقت لاحق، بابعاد ١٦ شخصاً من الطريق الخاطىء عينه. وتمّت، بالفعل، اعادة احدهم ويبلغ السادسة عشرة من عمره، وهو من سكان الخليل وكان أُبعد نتيجة التباس في تحديد هويته. امّا الباقون وعددهم خمسة كانوا قيد المعالجة في مستشفى مرجعيون، فقد تقرّر ايداعهم السجن فور عودتهم، وهذا ما حدث لهم فور عودتهم حيث وضعوا في سجن يقع في شمال البلاد بعد عودتهم (**القدس العربي**، ١٩٩٣/١/١٥ و١٩٩٣/٢/٨).

مساومات عابرة

كشفت عملية ابعاد نشيطي حماس والجهاد الاسلامي الـ ٤١٥ والمأزق الذي قادت مختلف الاطراف اليه وفي مقدمهم اسرائيل صاحبة القرار عن اخطاء كبيرة في التقديرات الاسرائيلية وأهمها ثلاثة:

أولاً: ساد اعتقاد في أوساط الحكومة والجيش الاسرائيلي بأن لبنان سوف يسمح للمبعدين بالانتقال من أراضيه الى دولة عربية مجاورة بعد أن تهدأ الضجة الاعلامية التي رافقت الابعاد، ورشّحت مصادر اسرائيلية سوريا لقبول استضافة المبعدين أو السماح لهم بالاقامة في سهل البقاع اللبناني الى حين انتهاء مدة الابعاد وهي عامين (**دافار**، ١٩٩٢/١٢/٢٣). غير ان موقف الحكومة اللبنانية منذ دخل المبعدون الى اراضيها في منطقة مرج الزهور، وعلى امتداد الفترة اللاحقة، والذي تميّز باصرار على رفض استيعاب المبعدين أو السماح لهم باجتياز المنطقة فاجأ الاوساط الاسرائيلية.

ثانياً: سوء تقدير رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، ووزرائه لحجم ردّ الفعل الفلسطيني المتوقع وأبعاده؛ فهو أدّى الى اشعال الارض المحتلة، والى تقارب بين مختلف التيارات الفلسطينية المتعارضة، وبلغ ذروته في اتفاق الفلسطينيين المعلن حول ضرورة مقاطعة مفاوضات السلام الثنائية وربط العودة اليها واستئنافها بتطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ واعادة جميع المبعدين الى وطنهم. وفي كل ذلك، بقي موقف رابين دون تحسّس جدية هذه التطورات التي تجاوزت معايير تقليدية سابقة، حتى ان رابين نفسه لم يتوقع ان يرفض المفاوضون الفلسطينيون الاجتماع به شخصياً وبناء على دعوة منه.